The Impact of the Concept of Existence on the Construction of Grammatical Rules

Assistant Lecturer. Kazem Jabar Alak
University of Basrah / College of Education for Human Sciences
E-mail: Kadehmjabaar@gmail.com

Prof. Dr. Ali Jasib Abdullah
University of Basrah / College of Education for Human Sciences
E-mail: ali.jasab@uobasrah.edu.iq

Abstract:

This research begins with the idea of observing the impact of the external and mental concepts of existence and their laws in the construction of grammatical rules in various linguistic aspects to reveal the depiction of the relationship between the concept of existence and the patterns of grammatical thinking. This impact reveals the centralization of this concept within the cognitive structures implicit in the linguistic mind and defines the extent of its guidance in the construction of grammatical rules.

Key words: External Existence, Mental Existence, Impact, Linguistic Mind, Construction of Grammatical Rules.

أثر مفهوم الوجود في بناء القواعد النحوية(*)

م.م كاظم جبار علك
أ.د. علي جاسب عبدالله
جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية
E-mail: Kadehmjabaar@gmail.com
E-mail: ali.jasab@uobasrah.edu.iq

الملخص:

انطلق البحث من فكرة رصد أثر مفهوم الوجودين الخارجيّ والذهنيّ وقوانينهما في بناء القواعد النحويّة في أبواب نحوية مختلفة ليكشف عن تصوير العلاقة بين مفهوم الوجود ونمطيّة التفكير النحويّ ، فهذا التأثير يكشف عن تمركز هذا المفهوم في الأنساق المعرفيّة المضمرة في بنية العقل النحويّ ويعرّف مقدار توجيهه في بناء القواعد النحويّة.

الكلمات المفتاحيّة: مفهوم الوجود الخارجيّ، مفهوم الوجود الذهنيّ ،أثر،العقل النحويّ،بناء القواعد النحويّة.

* بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة: **مفهوم الوجود وأثره في التفكير النحوي من القرن الرابع الهجري حتى القرن التاسع الهجري.**

المقدمة:

والحد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين .

فكرة البحث دراسة استكشافية للأنساق المعرفية المضمرة في بنية العقل النحوي وطرائق تفكيره من خلال تسليط الضوء على أثر مفهوم الوجودين الخارجي والذهنيّ وقوانينهما في بناء القواعد النحوية وستكون الانطلاقة العلميّة لهذا البحث رصد أثر مفهوم الوجودين الخارجيّ والذهنيّ، و قوانينهما في بناء هذه القواعد الكلية والفرعيّة المتجلّيّة في الابواب النحويّة، مع تسليط الضوء على هذا التأثير تحليلاً ومناقشة بغية الكشف عن خصائصه النوعيّة الماسكة بتوجّهاته المعرفيّة

التمهيد:

تشكل القواعد النحويّة المعيار المنهجيّ لتصنيف الابواب النحوية، فهي بمثابة المقولات النظرية التي ترسم ملامحها، وتحدد مسارات الفهم الصحيح لهندسة هذه الأبواب.

فالقاعدة النحوية هي "الضابط أو القانون الذي يكون الاطراد اساسه"[١] . ومن ثم تكون القواعد النحويّة بمعناها الواسع الهيكل النظري الضابط للنظام التركيبي واللغوي الذي يعتمد على جملة من الأسس النظرية التي تمثّل الثوابت في نظام اللغة التركيبي، وتعد قانوناً أو معياراً ينبغي القياس عليه، وتوليد الكلام في ضوئه ويمكّن متعلِّم اللغة من غايته[٢] .

ويبدو للمتأمّل في الخريطة البنائية لهندسة الأبواب النحوية تمثّل نوعين من القواعد النحوية فيها: الاولى: قاعدة أساسيّة كليّة تضبط أصل الباب النحوي، تسمّى بأصل القاعدة، والأساس الذي يُبنى عليها الباب النحويّ[٣]، والثانية: تمثل مجموعة من القواعد الفرعيّة، والجزئية التي تنطوي تحت ذلك الباب.

وقد عكفت الدراسات النحويّة الحديثة على تسمية القاعدة الكلية "بالقاعدة التي تعرّف مصطلح الباب النحويّ، فيقال في تعريف المفعول لأجله مثلاً:هو مصدر قلبيّ يتحدّ مع العامل فيه في الفاعل والزمن، ويأتي ليبين علّة حدوث العامل أو الفعل. ومن ثمّ يشرّع المنظّر النحوّي في سرد القواعد الأخرى، التي تندرج تحت باب المفعول لأجله"[٤]، فهناك إذن، نوعان من القواعد النحويّة التي تتوفّر في كُلِّ باب نحويّ.

باب الكلام وما يتألّف منه:-

تمثلت مجموعة من القواعد النحوية في باب(الافعال) سواء كانت في خصائصه العامة من حيث هو فعل، أو من حيث أقسامه، فمن قواعده النحوية العامة أنّه "لا يُثنّى ولا يجمع في الحقيقة، وإنّما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنه الفعل، فاذا قلت: يقومان، فالألف ضمير الفاعلين اللذين ذكرتها والنون علامة الرفع" [٥]، فالبناء الذي استندت عليه هذه القاعدة النحوية هو خصوصية الفعل من حيث طبيعته الواقعية الدالّة على الحدث الموصوف بعدم التثنية والجمع من تلقاء نفسه باعتبار أنه حقيقة خارجية عارضة لا تتقوّم بنفسها، وإنّما يأتي تكرار الفعل، وتثنيته وجمعه بلحاظ خصائص الفواعل التي تمتاز بها حقائقها من حيث تقوّمها بنفسها في الواقع الخارجي، وقابليتها في انجاز الأفعال.

ومن القواعد النحوية العامة الأخرى: إنّ حقيقة العمل النحويّ ليست للفعل من حيث هو لفظ "ألا تراك إذا قلت:(ضرب سعيد جعفراً) فإنّ (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوّت والصّوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو من المتكلم نفسه لا شيء غيره. وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمظامّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ"[٦]، فالفعل من حيث هو لفظ لا يؤثر شيئاً، وإنّما هو أصوات دالّة على معنى معيّن، ومنتج العمل النحوي هو المتكلّم الذي يمثّل فاعلاً واقعيّاً؛ لأنّه هو الذي يرتّب المعاني في قرارة نفسه ابتداءً ثم ينزلها منازل الألفاظ، وإن نسبة العمل النحوي للفعل نسبةً اعتباريةً ملحوظة من العلاقات المتبادلة بين الكلمات داخل السياق اللغوي أو بلحاظ تصوّر المعاني من خلال الألفاظ الدالة عليها.

ومن القواعد النحوية العامة الاخرى:هي أنّ "الفعل لا يعمل في الحقيقة إلّا فيما يدّل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به أو فيما كان صفة لواحد من هذه نحو: "سرت سريعاً"، و "جاء زيد ضاحكاً" لأن الحال هي صاحب الحال في المعنى وكذلك النعت والتوكيد والبدل، كل واحد من هذه هو الاسم الأول في المعنى، فلم يعمل الفعل إلّا فيما دلّ عليه لفظه"[٧]، فالبنية المعرفية التي تُسيّر قاعدة العمل الإعرابي للفعل دلالة لفظه على المعاني النحويّة الأخرى التي يستكمل بها تحقيق معناه وتحصليه في الخارج ، فعند القول مثلاً:(ضرب) فإنّ هذا اللفظ بمعناه يستلزم (ضرباً) و(ضارباً و(مضروباً) ،أي يستلزم المصدر والفاعل والمفعول به، وبذلك تكون حقيقة الفعل المُتحصّلة في الواقع الخارجي قد دلت دلالة التزاميّة عن المصدر والفاعل والمفعول به، ومن ثم يكون عمل الفعل الإعرابي في هذه المعاني النحويّة(الفاعل والمفعول والمصدر) عملاً حقيقيّاً، وإمّا دلالة الفعل على الحال والتوكيد والنعت والبدل فهي دلالة التزاميّة ايضاً باعتبار أن صاحب الحال والمتبوع والمؤكد والمبدل منه–وهو المقوّم لحركة الفعل وموجدها– مع الحال والنعت والتوكيد والبدل هو حقيقة خارجية واحدة ، ولكن بلحاظ معيّن أو وصف معيّن، فعندما نقول:

جاء زيد راكضاً، فإنّ (زيد) والركض حقيقة خارجيّة واحدة؛ لأنّ الركض هيأة خارجيّة يتحصل بها زيد لحظة مجيئه، ومن ثم يكون الحال(راكضاً) من اللوازم التي يدل عليها فعل المجيء كونها وصفاً موقتاً لفاعل المجيء، وبذلك يكون عمل الفعل في هذه المعاني النحويّة (الحال والنعت والبدل والتوكيد) عملاً حقيقيّاً أيضاً للاستلزام الدلالي بينه وبين هذه المعاني النحويّة.

وأما (المفعول معه، وظرف المكان والزمان) فإن الفعل لم يعمل فيهما حقيقة ؛ لأنّه لا يدل عليهما بلفظه، وإنّما يصل اليها بواسطة حرف ففي "الظرف من المكان، نحو:(قمت في الدار) لأنه لا يدل عليه بلفظه، وأما (الظرف من الزمان فكذلك أيضاً؛ لأن الفعل لا يدل عليه بلفظ ولا ببنيته وإنما يدل ببنيته على اختلاف احوال الحدث، وبلفظ- على الحدث نفسه" [٨]، فالموجّه النظري لهذه القاعدة النحوية هو عدم دلالة الفعل بلفظه على المفعول معه وظرفي الزمان والمكان؛ لأن حقيقة الفعل الخارجية التي هي حركة الفاعل لا ترتبط بكُل من المفعول معه الذي هو عين خارجية ، والمكان الذي هو وعاء للحركة، والزمان الذي هو حركة الفلك إلا من جهة الاتفاق والمصاحبة في وقوع هذه الحركة الفاعلية [٩]؛ ولذلك احتاج الفعل الى حرف لكي يصل الى هذه الاشياء.

ومن القواعد النحوية التي يمكن وصفها بالفرعيّة ما تمثّل في معاني أبنية الفعل، اذ اطردت صياغة بنية (فعَل) من "اسماء الاعيان لإصابتها أو أنالتها أو عمل بها" [١٠]، فملاك هذه القاعدة النحوية هي مساحة الطبيعة الدلالية التي تمتلكها الاعيان المتحققة في الواقع الخارجيّ التي تشير الى الوجود الخارجيّ ومتعلّقاته من حيث خصائصها المتمثلة بإصابة الأشياء الخارجيّة، نحو: جلده و رأسه إذا أصاب جلده أو رأسه أو انالتها، نحو: لحمه وشحمه إذا أطعمه لحماً او شحماً أو الواسطة في انجاز العمل و تحصيله في العالم الخارجيّ، نحو: رمحه أو حربه إذا أصابه برمح أو حربة.

ومن القواعد النحوية الكلية التي تجلّت في أحد أقسام الفعل:هي حقيقة فعل(الانشاء)، ومدى تحققه نحوياً ودلالياً التي تعتمد على ايقاعه "بلفظ يقارنه في الوجود كإيقاع التزويج بتزوجت، والتطليق بطلقتُ، والبيع والشراء ببعتُ واشتريتُ، وهذه الافعال ماضية اللفظ حاضرة المعنى؛لأنها قُصد بها الانشاء أي ايقاع معانيها حال النطق بها"[١١]، فالبناء النظريّ لهذه القاعدة النحوية هو الانتاج اللفظي حين توفر النية على حصولها؛ لأنّها افعال لا تحقق خارجي لها إلّا في حال النطق بها، فعندما نقول: بعتُك، وطلّقتُك ،فإنّ تحقق البيع والطلاق في الواقع الخارجيّ لا يتمّ إلّا بنطق هذه الألفاظ .

ولقد حضرت قاعدة نحوية فرعّية في باب(اسم الفعل) تخص بعض أسماء الافعال، والتي "منها (شتان)، بمعنى افترق، مع تعجُّب، أي: ما أشدّ الافتراق، فيطلب فاعلين فصاعداً، كافتراق، نحو: شتان زيد وعمرو" [١٢]، فالمسوّغ النظري لبناء هذه القاعدة بتطلّب فاعلين أو أكثر لحاظ الهيأة المخصوصة لأسماء الأفعال وطبيعتها الواقعيّة التي لا تحصل ولا تستقيم –كحدث يقع في الواقع الخارجيّ– إلّا

بفاعلين، فمعنى(شتان): الافتراق، وهو لا يتحقق في الواقع الخارجيّ إلّا بفاعلين حتى يصحّ الافتراق بينها، فعندما نقول:افترق، فهذا الافتراق لا يتمّ إلّا بوجود ذاتين تباعد أحدهما عن الأخر في الخارج، كالافتراق بين زيد وعمرو.

باب المبني و المعرب:-

تجلّت جملة من القواعد النحوية في باب (المبنيّات)، منها قاعدة كليّة تؤصل المفهوم الدلالي لـ(كم)، الذي هو "اسم موضوع لعدد مبهم جنساً ومقدراً" [١٣]، فأسماء الجنس ذات الحقيقة الذهنية، نحو:انسان ، و رجل، وامرأة، والمشخصات والأعيان الخارجية ذات الصفة المقدارية، فالمقادير من الأمور الخارجيّة التي لها ارتباط بالواقع الخارجيّ، نحو: طول زيد ، وعمق البحر، وكثافة ضوء القمر يشكلان الأساس النظري الذي تتقوّم به هذه القاعدة النحوية.

ومن القواعد النحوية الأخرى في باب (المبنيّات) التي يمكن وصفها بالفرعيّة ؛ لأنّها تدخل ضمن تفاصيل (المبهم النحوي) (متى)، وكيفية الاجابة عن سؤاله الاستفهامي، إذ يكون الجواب عنه بـ "الزمان المختص معدوداً كان، كالعشر الأوائل من رمضان، او، لا، ومحدوداً كان كيوم الجمعة، او، لا، كالزمن الماضي" [١٤] ، فملاك الجواب عن (متى) لحاظ الزمان وخصوصياته المتمظهرة في الواقع الخارجيّ من حيث كونه مختصاً معدوداً ، نحو: الأيام الأولى من شهر ذي الحجّة أو محدوداً ، نحو : يوم الخميس ، أو عامّاً خالياً من التحديد، نحو: في الأعوام الماضية.

باب العلم :

حضرت في باب (العلم) قاعدة فرعيّة في بعض أسماء العلم تُؤسس بيان تحديد مقاصدها الدلاليّة في أذهان المُخاطَبين، إذ لا يحتاج الى صفة تكمل دلالته، وتمنع قوة شياعه، لأنه "لم تعرض فيه شركة كإسرافيل وطالوت ومكة ويثرب"[١٥] ، فالأساس النظري الذي يمنع من زيادة صفة أو اضافة دلالية لبعض أسماء العلم خصوصية الانفراد الخارجي التي تمتاز بها تسميته، بلحاظ الواقع الخارجي، نحو: جبرائيل وفرزدق و التوارة، فهذه أسماء منحصرة بمصاديق منفردة في الخارج، لا يوجد مسمّى ثانٍ لها.

باب اسم الإشارة :

تمثّلت في باب(اسم الاشارة) قاعدة نحويّة كليّة ترسم معالم أصله العام الذي يتقوّم به دلالياً؛ لأنّ "اسم الاشارة مبهم الذات، وإنما تتعين الذات المشار اليها به، اما بالإشارة الحسية أو بالصفة" [١٦]، فالإشارة المحسوسة في الواقع الخارجيّ أو الصفة المعقولة في الذهن هي التي تُحدد الذات المبهمة وتوضحها،

نحو: هذا الرجل العالم أو الواقف، فالعلم صفة معنويّة تكون مائزاً للذات و موضّحة لها، والوقوف علامة حسيّة ظاهرة للعيان يمكن بواسطتها تمييز الذات المبهمة المُشار إليها.

باب الموصول :

تمثّلت في باب (الاسم الموصول) جملة من القواعد النحويّة ، منها قاعدة كليّة تضبط الاصل العام لصلة الموصول، والتي "من شأنها ان تكون معلومة للمخاطب؛ لأنّها لو لم تكن كذلك لما كانت موضحة، ولا مبيّنة للوصول؛ لأن الموصول أصله أن يدلّ على مبهم ذاتٍ، والصّلة توضّح هذه الذات، فكأنها ذات لها هذا المعنى، وهو الصلّة" [١٧]، فخصوصيّة الاسم الموصول من حيث ذاته المبهمة غير المحددة بشيء من أشياء العالم الخارجيّ جعلته يحتاج الى صلةٍ معلومة في ذهن المُخاطَب توضّحه حتى تحصل الفائدة، فعندما يقول المتكلّم: نجح الذي ألتقيت به، فيفترض أن يكون المُخاطَب عارفاً بالذي ألتقى به سابقاً، ولذلك سوّغ للمتكلم مخاطبته بهذه الصلة المعروفة عنده ، والمرتكزة في وجوده الذهنيّ.

ومنها قاعدة أخرى فرعيّة ترتبط ببعض خصائص الاسم الموصول (ما)، التي اذا جاءت "موصولة بالفعل الذي لفظه عمل أو صنع أو فعل، وذلك الفعل المضاف الى فاعل غير الباري –سبحانه وتعالى– فلا يصح وقوعها إلّا على مصدر، لإجماع العقلاء من الانام، في الجاهلية والاسلام، على أنّ أفعال الآدميين لا تتعلّق بالجواهر والاجسام، لا تقول: عملت جبلاً، ولا صنعت جملاً" [١٨]؛ لأنّ الفواعل –غير الله تعالى– غير قادرة على عمل تلك الافعال وايجادها من رحم العدم الى ساحة الوجود في الواقع الخارجيّ لما عليها قدرتها الواقعيّة المحدودة، وخصائصها الخَلْقِيّة، فصنع الجمل وعمل الجبل ليس من متعلّقات قدرة الأنسان لعجزها عن ذلك، و إنّما هو من مختصات قدرة الله تعالى المطلقة الغنيّة اللامتناهيّة فإذا أُضيفت (هَا) الى فاعل –غير الله تعالى– نحو: أعجبني ما عملت، فإنها تعني صناعة الحدث وانتاجه لا ابداع الجوهر وصناعته ؛ لأنّ هذه الفواعل تستطيع إنجازه لما عليها قابلتها الموجودة في أصل خُلقتها.

باب المُعرَّف بأداة التعريف :

تمثّلت مجموعة من القواعد النحوية في باب (المعرف بال)، منها قاعدة كليّة في تصيف انواع (ال)، فقد تأتي عهدية "ان عُهِد مدلول مصحوبها بحضور حسي او علمي" [١٩] ، فالمعيار في كونها عهدية تجلّيها أما بتمظهر خارجي محسوس أو تعهد ذهني بين المُخاطِب والمُخاطَب كما في قوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [١٥،١٦ –المزمل]، أو كما في: فاذا الاسد، وبهذا الرجل، ويا ايها الرجل[٢٠]. وقد تُصنف (ال) بأنها حقيقية "اما ان يراد بها نفس الحقيقة كقولك: الرجل خيرٌ

من المرأة، والدينار خير من الدرهم، وأما ان يراد بها الاستغراق، كقوله تعالى ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [٢- العصر]" [٢١] ، أي يراد بها الحقيقة بوصفها مفهوماً للجنس حاضراً في الذهن سواء قُصِد بها الحقيقة نفسها مع غض النظر عن مصاديقها الخارجية، نحو :الأنسان أشرف المخلوقات، أو مع لحاظ مصاديقها الموجودة في الخارج ، نحو: الإنسان الصالح أفضل من الأنسان الطالح.

باب الابتداء :

حضرت مجموعة من القواعد النحوية في باب (المبتدأ والخبر)، منها قواعد كليّة في الاخبار عن المبتدأ، فاذا كان"جثة، نحو: (زيد) و(عمرو) واردت الاخبار عنه بالظرف لم يكن لك الظرف الا من ظرف المكان، نحو قولك:"زيد عندك"، و"عمرو خلفك"[٢٢] فبناء هذه القاعدة النحوية يعتمد على خصوصية الجثث أو الأعيان الخارجية التي يمكن أن توجد في مكان دون آخر، مع لحاظ خصوصية ثبات المكان واستقراره، والتي تنسجم مع طبيعة الاعيان الثابتة، فتوافق الخصائص الواقعيّة بين الأعيان و طبيعة المكان الملحوظة بينهما في الواقع الخارجيّ جعل الإخبار بها صحيحاً ؛ لإفادة المخاطب ما لم يعرفه سابقاً، نحو: زيد عندك.

وإما ظروف الزمان فلا "تكون اخباراً عن الجثث" [٢٣] ؛لأنّ الزمان لّما كان أحداثاً تحدث عن حركة الفلك جعلوها تأريخياً وتقييداً لأفعالهم وحياتهم وموتهم وجميع الامور النازلة بهم، ولكن لا معنى لتقييد الجثث بالزمان؛ لأنها ليست احداثاً فيحتاج الى تقييدها بما يقارنها وتاريخهما بما يحدث معها[٢٤]، وإنما هي أشخاص ثابتة موجودة في الاحيان كلها لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان فهي موجودة في جميع الازمنة، فإذا أخبرت، وقلت "زيد اليوم" أو "عمرو الساعة" لم تفد المُخاطب شيئاً ليس عنده؛ لأن التقدير: زيد حال أو مستقر في اليوم وذلك معلوم؛ لأنه لا يخلو أحد من اهل عصرك من أن يكون مستقراً او موجوداً في اليوم[٢٥]، ولكن في المقابل قد يصح الاخبار بظرف الزمان عن الجثث أو الاعيان الخارجية "اذا كان العين مثال المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت كالرطب والكمأة، فإن الاستغناء عن خبر هذا النوع بظرف الزمان يفيد، كقولك: الرّطب في شهر كذا، والكمأة في فصل الربيع" [٢٦]، فمسوّغ الاستثناء من هذه القاعدة النحوية الكليّة في صحة الاخبار هي خصائص بعض الاعيان في العالم الخارجيّ، نحو التمور والفواكه الصيفيّة التي لا تمتاز بالثبات في جميع الازمنة ، وإنّما تقتصر على زمن دون زمن كما هو الحال في النباتات الموسمية، فبهذه الخصوصية ناسبت هذه الاعيان الزمان الذي هو مجرى الاحداث، وحينئذ صحت الفائدة من هذا الاخبار ،ومن ثم صار ذلك الوجود الخارجيّ المتمثل بـ(الأعيان الخارجيّة) له المدخلية في بيان انطباقه على القاعدة النحوية وتفرعاتها على الوجود اللغوي أو الاستعمال وصياغة العبارة وترابط مدلولاتها.

واذا كان المبتدأ حدثاً أو معنى نحو: القتال والخروج صح "أن يخبر به بالمكان والزمان"[٢٧] وعلّة هذه القاعدة النحوية هي امكانية وقوع الحدث في الواقع الخارجيّ في مكان دون مكان أخر نحو: "القتال امامك" فالممكن أن يقع القتال في مكان غير ذلك، ولخصوصيّة الحدث التي تبدأ و تنتهي أمكن الأخبار عنه بظرف الزمان لتحقق الفائدة، ولأن الاحداث ليست أموراً ثابتة موجودة في كل الاحيان ناسبت بذلك طبيعة الزمان التي تبدأ بها الاحداث وتنقضي[٢٨]، فعندما نقول: القتال اليوم، فإن القتال بوصفه حدثاً يبدأ وينتهي يمكن الأخبار عنه بزمان له حدود يبدأ بها وينتهي عندها كمدة زمن اليوم.

ومن القواعد النحوية الاخرى في باب(المبتدأ والخبر) والتي يمكن وصفها بالكلّية ؛لأنّها تعبر عن مسألة عامة في تركيب جملة (المبتدأ والخبر)هي "رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الاول في المعنى"[٢٩] ، فالملاك الذي اقيمت عليه هذه القاعدة النحوية هو الاتحاد المعنوي بين حقيقتي المبتدأ والخبر الذي بُني في أساسه على اتحاد في الواقع الخارجي؛ لأن الخبر في أصله وصف معين من اوصاف المبتدأ، نحو: زيد عالم، فزيد في الواقع الخارجي حقيقة واحدة متصفة بصفة العلم التي هي عينه ومتحدة به، فمسألة كون الخبر وصف في المعنى للمبتدأ وجزء من حقيقته بسبب طبيعة الاتحاد الخارجي بينهما أدى إلى صياغة عليها قاعدة نحوية كليّة اخرى هي أن "الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر" [٣٠]؛ لأنه الأصل والحقيقة فلا بد أن يتقدم على الفرع (الخبر) بوصفه سياقاً طبيعياً للجملة العربية .

ومن القواعد النحوية الأخرى في باب (المبتدأ والخبر) والتي يمكن وصفها بالفرعية؛ لأنّها تُعبر عن حالة خاصة في تركيب جملة المبتدأ والخبر حين يكون الخبر ظرفاً فأنه ينتصب "خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون أن الخبر لمّا كان هو المبتدأ في نحو: زيد قام أو كأنه هو في﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ [٦- الاحزاب] ارتفع ارتفاعه، ولمّا كان مخالفاً له بحيث لا يُطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: زيد عندك، إن زيداً (عنده) خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنوياً وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم على تقدير شيء يتعلّق به الخبر" [٣١]، فمثلما كان الاتحاد المعنوي بين المبتدأ والخبر المبني على أنّهما حقيقة واحدة في الواقع الخارجي سبباً لقاعدة رفع الخبر تكون المخالفة المعنوية بين المبتدأ والخبر (الظرف) المبنية على المخالفة في الواقع الخارجيّ سبباً لقاعدة انتصاب الخبر الظرف، نحو: خالد عندك، فالظرف(عندك) ليس هو زيد في المعنى للاختلاف الحاصل بينها في الواقع الخارجيّ، فهذه المخالفة الواقعيّة بين (زيد وعندك) هي الملاك في توجيه نصب الظرف على المخالفة.

باب كان و أخواتها :

كان لـ (كان واخواتها) جملة من القواعد النحوية التي أثرت في انتاجها معطيات الوجود الخارجي وقوانينها، منها القاعدة النحوية الكليّة التي تضبط الحكم الاعرابي لمعمولي (كان واخواتها) وهي "أنّك اذا

قلت: (كان زيد قائماً" فالوجه أن ترفع (زيد)، وتنصب(قائماً)؛ لأن(زيد)، و(قائماً) شيء واحد"[٣٢] ، فمجيء المبتدأ والخبر حقيقة واحدة بلحاظ الواقع الخارجي يشكل اطاراً نظرياً استندت عليه هذه القاعدة النحوية، فعندما نقول: كان زيد قائماً، فإنّ زيداً والقيام شيء واحد في الخارج ، فهو ذات أحدثت قياماً، فالقيام ليس شيئاً آخر غير حركة زيد بخلاف لو قلنا: ضرب زيدٌ عمراً، فإنّ زيد وعمر حقيقتان مختلفتان وليس شيئاً واحداً في الواقع الخارجيّ .

ومنها قاعدة نحوية فرعية تعلّقت بأشياء ثانوية تخص "المختار في خبر (كان واخواتها) الانفصال؛ لأن اسمها في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة؛ لأن الكائن في قولك:(كان زيدٌ قائماً)، قيام زيد" [٣٣]، فالبناء في انفصال (خبر كان) عنها أنّ الفاعل مضمون الجملة، وليس اسمها هو الفاعل الواقعي، فالاتصال في مثل هذه الحالة متوقف على كون الفاعل والمفعول شيئين مختلفين في الواقع الخارجيّ حتى يصح تقدم المفعول واتصاله بفعله، نحو: ضرب زيد عمراً، وهذا غير متوفر في جملة (كان واخواتها) لأن المحكي عنه شيء واحد بأحد أوصافه المتحدة و المتقوّمة فيه، نحو كان زيد قائماً ، فالقيام صفة متحققة بزيد وليس شيئاً أخر غير حركة زيد .

ومن القواعد النحوية الفرعية الاخرى: قاعدة الاستثناء الحاصل في دلالة (كانّ)، إذ، تأتي دلالتها العامة على الزمان الماضي المنقطع، ولكنها قد تدل دلالة شاملة لكل الازمان في مورد يخص الاخبار عن الله تعالى وصفاته "مثل قوله تعالى:﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء-٩٦] وان دل على الماضي المنقطع- فإنه يعلم أنّ هذه الصفة ثابتة له في الازمان كلها من دليل خارج لا من حيث وضع اللفظ" [٣٤]، فالمسوغ لهذا الاستثناء في دلالة (كان) خصوصية الصفات الالهية بما هي عليه حقيقة وواقعاً، إذ تمتاز بالثبات والديمومة؛ لأنّها عين الذات الغنيّة اللامتناهيّة، فصفات الرحمة و الغفران وغيرها من صفات الذات لا تقييد بخاصيّة الزمان بل هي مستمرة على طوله غير منقطعة عنه.

باب إنّ و أخواتها :

تجلّت جملة من القواعد النّحويّة في باب "إن وأخواتها، منها ما جاء في الاداة "كأن"، إذ قيل في وضعها العام وضابطها الكلّيّ المعروفة به في هذا الباب النحويّ بأنّها "للشك، إذ كان صفّة مشتقة، نحو: كأنّك قائم، لأنّ الخبر هو الاسم، والشيء لا يشبّه بنفسه؛ والأولى أن يقال: هي للتشبيه أيضاً، والمعنى: كأنّك شخص قائم، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقةً، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر"[٣٥] فالملاك في تشكّل معنى التشبيه الذي يمثّل معناها الرئيس هو المغايرة المتحققة في الواقع الخارجي بين حقيقة المبتدأ وحقيقة الخبر؛ لأنّ التشبيه لا يُنتج من شيئين متحدين في الحقيقة الخارجية، وإنّما من شيئين مختلفين في الحقيقة

والواقع نحو: كأنّ الجندي أسد ، فالجندي والأسد حقيقتان متغايرتان في الواقع الخارجيّ، ولذلك صحّ تشبيه أحدهما بالأخر.

ومن القواعد النحويّة أيضاً في باب "إن وأخواتها" ما تمثّل في الاوصاف العامة، والمعنى الكلّي للأداتين (ليت ولعلّ)، إذ كان في "ليت معنى تمنيّت، وفي "لعلّ" معنى ترجيت، وماهية التمنيّ غير ماهية التّرجّي، لا أنّ الفرق بينهما من جهة واحد، وهي استعمال التمنيّ في الممكن والمحال، واختصاص الترجّي بالممكن؛ وذلك لأنّ ماهية التمني محبّة حصول الشيء، سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله أو لا، والترجيّ ارتقاب شيء للوثوق بحصوله؛ فمِنّ ثمَّ، لا يقال: لعلّ الشمسَ تغرب، فيدخل في الارتقاب: الطمع والاشفاق فالطمع: ارتقاب شيء محبوب، نحو: لعلك تعطينا، والاشفاق: ارتقاب المكروه، نحو: "لعلك تموت الساعة"[٣٦]، فالمرتكز الذي تستند عليه القاعدة النحوية للأداة "ليت" هي تمثّلات الوقائع الخارجيّة التي تمتاز باستحالة التحقق، نحو: ليت الشباب يعود، أو التي تمتاز بإمكانية الحصول في الواقع الخارجيّ من دون نظر المتمني إلى ترقب الحصول أو لا، نحو: ليت المسافر يعود، بينما كانت محددات الوصف الكليّ للأداة "لعلّ" وقاعدتها هي تمثّلات الوقائع الخارجية التي لها صفة التحقق والحصول على أرض الواقع، سواء كانت يطمع الإنسان بحصولها، نحو:لعل المريض يشفى أو يخشاها ويشفق منها لتوقع حصولها، لعل العذاب ينزل.

وفيما يخصّ الوصف الكليّ في: "لعلّ الواقعة في كلامه تعالى، لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى"[٣٧] . فقد نوقشت معانيها المتصوّرة في هذا المجال متبوعة بعملية نقدية، فقد ورد في "معناها التعليل، بمعنى: ﴿ **وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [٧٧- الحج،] اي لتفلحوا؛ ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى:﴿ **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ**﴾[١٧- الشورى]، إذ لا معنى فيه للتعليل، وقال بعضهم: هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها؛ ولا يطرد ذلك في قوله:﴿ **لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى**﴾[٤٤- طه] إذ لم يحصل من فرعون تذكر" [٣٨]، وأُعتبر ما قاله سيبويه: "وهو ان الرجاء او الاشتقاق يتعلق بالمخاطبين، وانّما ذلك لأن الاصل ألّا تخرج الكلمة عن معناها بالكلية؛ "فلعلّ منه تعالى: حملُ لنا أن نرجو أو نشفق"[٣٩] ، فوجه استحالة ذلك على الله تعالى أن فعله ناجز وحاصل قربُ أم بعُد ؛ لأنّه تعالى قادر على كلِّ شيء فلا يوجد في ساحة قدرته عجز وضعف، فالترقب بالحصول متعلّقه الانسان حتى يُحمل على الرجاء والاشفاق في تحصّل الوقائع والأحداث؛ لأنّ محدودية المخاطب (الانسان) بعمله وقدرته هي التي تجعله يرجو ويشفق. فالموجّه لمعنى(لعلّ) وقاعدتها النحوية الواردة في كلام الله تعالى هو لحاظ الخصوصية الواقعيّة بين صفات الخالق، وأفعاله ، وبين صفات المخلوق وأفعاله.

ومن القواعد النحوية أيضاً في باب "إنّ وأخواتها" قاعدة فرعيّة توفّرت في خبر كُل من الأدوات (ليت، ولعل وأنّ المفتوحة)، إذ القاعدة النحوية في هذه الأدوات أن "لا تدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب

سواء كان ذلك الخبر مفرداً أو جملة، فأمّا (ليت ولعلّ) فلأنهما لطلب مضمون الخبر، فلا يتوجّه إلى ذلك المضمون طلب آخر، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد" [٤٠]، فالمسوغ لهذه القاعدة النحويّة الفرعية هو عدم صحة اجتماع هذين الطلبين على مطلوب واحد لحصول التناقض الواقعي بين مضمونيهما، إذ يدعو الاول لتحقق مضمون الخبر على نحو التمني والرجاء، في حين يقتضي المضمون الدلالي للثاني (الطلب) تحقق مضمون الخبر على الأمر والالزام، وهذان المعنيان متناقضان لا يجتمعان في مضمون جملة واحدة، ولا يمكن تحققهما معاً في الواقع الخارجيّ، نحو: لعل المطر انزله، وأما عدم صحة الخبر الطلبي في(أن المفتوحة)؛ لأن "وضعها لتكون مع جزئيها في تأويل مصدر، والمصدر لا طلب فيه" [٤١] والمسوغ لعدم صحة هذه القاعدة هو التناقض الواقعي ايضاً بين الخبر الذي تشكله (أن المفتوحة مع جزئيها) الذي يصح وصفه خارجاً بالصدق والكذب، نحو: يعجبني نجاحك، فالنجاح خبر قابل للتحقق والوقوع، ولذلك يمكن وصفه بالصدق و الكذب وبين مضمون الطلب الذي لا يصح وصفه خارجاً وواقعاً بالصدق والكذب لأنه لم يُولد ولم يخرج من حيز العدم الى عالم الوجود، فعندما تقول : اكتبْ درسك، فالكتابة بعد لم تحقق في الخارج حتى يمكن وصفها بالصدق والكذب .

ومن القواعد النحوية الأخرى: التي اتصفت بكونها قاعدة فرعيّة ؛لأنّها لا تمثّل أصل الباب النحوي ولا المفهوم الوظيفي النحوي العام لأدواته، وإنّما تشكل قاعدة جزئية في متعلّقات الاداة (لعلّ)، إذ "لا يحسن وقوع (أنّ) المشددة بعد (لعل) اذ كانت طمعاً واشفاقاً، وذلك أمر مشكوك في وقوعه، و(أنّ) المشددة للتحقيق واليقين، فلا تقع إلا بعد العلم واليقين، نحو: "علمت أن زيداً قائم" و"تيقنت أن الامير عادل"[٤٢]، فملاك هذه القاعدة النحوية هو التناقض المتأتي من خصائص(لعل) الدالة على الشفق والطمع، التي يُشك في وقوع حدثها المرتقب في الواقع الخارجيّ وبين خصائص(أن) المشددة الدالة على اليقين والتحقق من حصول الحدث في الواقع الخارجيّ؛ لأنّ الشك واليقين حقيقتان ذهنيتان متقابلتان في داخل النفس، فعندما تقول: لعل المريض يشفى، فأنت تشك بتحقق شفائه ، ولكن حين تقول: علمتُ أنّ المريض يشفى ، فأنت متقين بحصول الشفاء ووقوعه .

باب ظنّ وأخواتها :

تجلّت جملة من القواعد النحويّة في باب (ظنّ واخواتها) منها ما جاء يرسم قواعدها العامة والكلية في هذا الباب النحوي، وهي الافعال التي تنصب مفعولين "وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، هذا الصنف من الافعال التي تنفذ منك إلى غيرك ولا يكون من الافعال المؤثرة، وإنما هي افعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقيناً أو شكاً، وذلك قولك: حسب عبد الله زيداً بكراً، وظن عمرو خالداً اخاك" [٤٣] ، يُستشف من هذا النص قاعدتان: الاولى: لا يمكن الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر؛ لأن

الفائدة الواقعية التي ينتَظرها المُخاطَب لا ترتبط بالمفعول الاول لمعرفته به، فلا يمكن أن نقول: ظننتُ زيداً، ونسكت؛ لأنّ الفائدة تكمن في المفعول الثاني الذي يجهله المُخاطب، فكان المدار في بناء هذه القاعدة النحوية رفع الجهل من ذهن المُخاطب الذي يشكل عنصراً خارجياً في عملية التخاطب(٤٤) ، والثانية: اليقين بالخبر أو الشك به المتولد من الحضور الذهني هي العناصر الأساسيّة التي كانت سبباً للوظائف الدلالية لهذه الافعال وقواعدها العامة التي تؤديها في هذا الباب النحوي.

ومن القواعد النحويّة الكليّة الاخرى: ما خص الغاء عمل هذه الافعال اذا وليها اللام، فإنها "علقت الفعل فلم تعمل، نحو قولك: قد علمت أن زيداً لمنطلق، وأظن أن زيداً لقائم، فهذا إنّما يكون في العلم والظن ونحوه" (٤٥)، فالأساس النظري المسوّغ لهذه القاعدة النحوية في إلغاء اللام لعمل هذه الافعال هي مداليلها المُشكَّلة من اليقين أو الظن القلبي والذهني، ولذا يكون التصوُّر الذهني والقلبي لهذه المعاني معياراً لبنائها.

ومن القواعد النحويّة الأخرى:التي يمكن وصفها بالفرعيّة ؛ لأنّها لا تعمّ تفاصيل هذا الباب النحوي، وإنّما منحصرة في تحديد معاني الفعل(جعلت)، إذ "تكون بمعنيين، بمعنى صنعت وعملت، ومعنى صيّرت، فاذا كانت بمعنى صنعت فهي تتعدى الى مفعول واحد، قال الله ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام–١] بمعنى صنع وخلق وقال:﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الاعراف– ١٨٩]، واذا كانت بمعنى (صيرت) تعدت إلى مفعولين" (٤٦) ، فالمحدد النظري لنصب مفعول واحد الهيأة الخارجية لمعنى الفعلين (صنع وخلق) وخصوصيتهما الواقعية الذي ناسب معناهما احداث شيء واحد ، نحو: خلق الله الأنسان، وتصحّ به الفائدة الكلامية، في حين كان المحدد النظري لقاعدة نصب مفعولين خصوصية فعل (التصيير) في واقعها الخارجي الذي يتطلب شيئين من أصل واحد يتحوّل أحدهما الى الآخر، وبهما معاً تصح الفائدة الكلامية، نحو: صيّرت الخشب أثاثاً.

ومن القواعد النحويّة الفرعيّة الاخرى: ما تعلّق بالفعل (رأى) الحلميّة، فاذا كانت مصدرها الرؤيا فهي "مشاركة لـ(علم) القلبية المتعدية الى مفعولين"(٤٧) ، فملاك هذه القاعدة النحوية الرؤية القلبية التي تخالج النفس الانسانية التي يكون قوامها تصوّرات ذهنيّة، نحو: رأيت العلمَ نافعاً ، فالرؤية هنا محلها الذهن ، وإما إذا كانت (رأى) "بمعنى ادراك الحاسة، كقول:(رأيت زيداً) أي أبصرته، فتتعدى إلى مفعول واحد، ولا يكون ذلك المفعول إلا ما يبصر، قال الله تعالى ﴿ وَتَرَاهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [الأعراف– ١٩٨] فـ(ترى) هنا بمعنى: بصر العين" (٤٨)، فخصوصية الرؤية البصرية المُتحصَّلة في الواقع الخارجيّ، و المتقوّمة بالعين الماديّة كانت معياراً لبناء هذه القاعدة النحوية، نحو: رأيتُ زيداً ، فرؤية (زيد) هنا رؤية بالعين البصريّة.

باب النائب عن الفاعل:

توفرت قاعدة نحويّة كليّة في باب (نائب الفاعل) تضبط اصله العام، وقانونه الذي ينتظم فيه، وهي "إنّ الذي يُقام مقام الفاعل هو المفعول به حقيقة أو مجازاً، ولا شكَّ أنّك اذا قلت: ضربتُ زيداً ومررتُ بعمرو، كان كُلّ من زيد وعمرو مفعولاً به حقيقة"[٤٩]فإن الغالب في تحديد (نائب الفاعل) في داخل التركيب اللغويّ بعد حذف فاعله هو المفعول به؛ لأنّ المفعول به ممّا يقع عليه الحدث فعلاً و واقعاً ، ولذا يكون المفعول به الأقرب إلى الفاعل من بين المتعلّقات الأخرى كظرفي الزمان والمكان فإنّها لوازم لوقوع مكان الفعل وزمانه ؛ لأنّ أي فعل وفاعل يتطلّبان مكاناً و زماناً حتى يقع في الخارج ، فعندما نقول: ضربتُ زيداً في المدرسة مساءً ، فأنّ من وقع عليه الضرب أقرب للفاعل من زمان الفعل ومكانه.

باب المفعول المطلق :

حضرت جملة من القواعد النحوية في باب (المفعول المطلق)، التي يمكن وصفها بالفرعيّة لارتباطها بتفاصيل هذا الباب النحوي، منها قاعدة تثنية المفعول المطلق وجمعه، إذ "لا يُثنى ولا يُجمع ؛لأنّه جنس، والجنس لا حصر له" [٥٠]، فتعذر تثنية المفعول المطلق وجمعه لتكثّر المصاديق في العالم الخارجيّ لحقيقته الجنسية ذات الطبيعة الذهنية بحيث يستحيل حصرها في الواقع الخارجيّ.

ومنها قاعدة نحوية تخص لفظ (مرة) ومدى انطباقه على المفعول المطلق وذلك "إن أُريد بها فعلة واحدة من المصدر مثل قولك: لقيته مرةً. أي لقيته، فهي مصدر، وعبرت عنها بالمرة، لأنّك لمّا قطعت اللقاء ولم تصله بالدوام. صار بمنزلة شيء مررت به ولم تقم عنده"[٥١]، فالمدار في تصنيف(مرة) الإعرابي كمفعول مطلق (مصدر)هو كون المراد منها تحقق حدث اللقاء في الواقع الخارجيّ مرة واحدة من غير النظر الى خصوصية زمان تحققه .

باب المفعول فيه :

كان لباب(المفعول فيه) حُصّةٌ من القواعد النحوية الفرعيّة المبنيّة على تأثير مفردات مفهوم الوجود الخارجي وقوانينه، منها قاعدة نحوية تضبط الحكم الاعرابي لبعض الظروف الزمانية الخاصة، مثل(غدوة، وبكرة، وضحى، وعشاء)، والتي وصفت بأنها "أسماء نكرات أُريد بها أزمان معيّنة، فوضعت موضع المعارف– وإن كانت نكرة–؛ ولذلك لا تتصرف، وتوصف بالنكرة، يقولون: أوتيتك يوم الخميس ضحى، فترفعه" [٥٢]، فمُنِعتْ هذه الظروف من الصرف لتحديد دلالتها بأزمان معيّنة و مخصوصة من أوقات اليوم المعروفة، نحو: وقت الضحى والعشية والغدوة والفجر والغروب.

ومنها قاعدة نحوية فرعيّة تخصُّ لفظ (مرة) في: لقيتُه مرةً، التي إذا أريد بدلالتها "فعلة واحدة من مرور الزمان، فهي ظرف زمان" [٥٣]، فالمعيار في تصنيف(مرة) كمفعول فيه (ظرف زمان) خصوصية

الحدث باعتباره يتطلّب فُسحةً زمانية كي يتحقق في الواقع الخارجيّ، أي أنّ الحدث وقع في هذه المدة الزمنية، المخصوصة بمدة اللقاء، وبذلك يكون لفظ(المرة) بمثابة ظرف زماني لوقوع اللقاء وتحققه في الخارج.

باب الاستثناء :

قد كان لباب (الاستثناء)جملة من القواعد النحوية، منها قاعدة كلية تحدد قانونه العام الذي يميّز خصوصيته التركيبية والدلالية، هي أنه "لا يكون المستثنى إلا بعضاً من كُلّ، وشيئاً من اشياء"(٥٤)، فالأساس النظري الذي يرسم معالم هذه القاعدة النحوية كون المستثنى متبعّضاً أو متجزئاً من شيءٍ كليٍّ في العالم الخارجيّ، نحو: جاء الطلاب إلّا محمداً، أو العالم الذهنيّ، نحو: استكملت الأفكار إلّا فكرةً واحدة.

ومنها أيضاً قاعدة فرعيّة تكشف عن انواع الاستثناء، التي يكون عمادها المستثنى "فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصّل، وإلا منقطع"(٥٥). فضابطة الاستثناء المتصل مجيء المستثنى جزءاً حقيقيّاً من المستثنى منه سواء كان هذا طبيعة خارجيّة، نحو:جاء القوم إلّا زيداً أو ذهنيّة، نحو: راجعت أفكار الرياضيات إلّا واحدةً، في حين ان ضابطة الاستثناء المنقطع تحقق التخالف بين المستثنى والمستثنى منه، سواء كان الخارجي،نحو: جاء الرجال إلّا امرأة، أو الذهني، نحو: قرأت أفكار الرياضيات إلّا فكرة الفيزياء.

باب التمييز:

قد تجلّت في باب(التمييز) قاعدة كُلّية تُحدد الاسماء التي تُنصب على التمييز، إذ "لا تكون إلّا نكرات تدلُّ على الاجناس"(٥٦) فالضابطة المُشخِّصة لمصاديق التمييز في التراكيب اللغويّة الاسماء الدالة على المفهوم الجنسّي ذي الحقيقة الذهنية، نحو: الدرهم خمسون فلساً، فالفلس مفهوم ذهني عام تُحسب به النقود.

هوامش البحث:

(١) القاعدة النحوية: تحليل ونقد، د. محمود حسن الجاسم: ٢٧، وينظر: القاعدة النحوية (دراسة نقدية تحليلية) د. احمد عبد العظيم: ٤، الاصول، د. تمام حسان: ١٩ ،التقعيد النحوي بين السماع و القياس ، لمحمود شرف الدين : ١٩، الدلالة الإدراكيّة في الدراسات النحويّة ، د. عبد الله جاد الكريم : ٨٤ .

(٢) القاعدة النحوية (تحليل ونقد)، د. محمود حسن الجاسم: ٢٨.

(٣) ينظر: ضوابط الفكر النحو، د. محمد عبد الفتاح الخطيب: ٢٣٨/٢.

(٤) القاعدة النحوية (تحليل ونقد): ٣٥، وينظر: النحو الوافي، الاستاذ عباس حسن: ٢٣٧/٢.

(٥) الاصول في النحو: ٤٨/١.

(٦) الخصائص: ١١٠/١، ١١١.

(٧) نتائج الفكر في النحو: ٢٩٧.

(٨) نتائج الفكر في النحو: ٢٩٨.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٨.

(١٠) شرح التسهيل: ٤٤٠/٣، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٧٢/٨.

(١١) شرح التسهيل: ٣٠/١، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢١٥/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد:١٦/١، والتذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل :١/ ٩٥.

(١٢) شرح الرضي على الكافية: ٨٤/٣.

(١٣) اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: ٢٨٩/١.

(١٤) شرح الرضي على الكافية: ٣٥٨/١.

(١٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٢٢/٢.

(١٦) شرح الرضي على الكافية: ٢٥٤/٢، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٢٢/٢.

(١٧) البسيط في النحو: ٣٢٤/١، ٣٢٥.

(١٨) نتائج الفكر في النحو: ١٤٧.

(١٩) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٢، وينظر: الاصول في النحو: ١٥٠/١.

(٢٠) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٨٢٧/٢.

(٢١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٨٢٧/٢، وينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٢، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٢٣٣/٣، وشرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: ٧٠، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: ٤٦٣/١، وشرح ابن عقيل: ١٦٢/١، و الاصول في النحو: ١٥٠/١.

(٢٢) شرح المفصل للزمخشري: ٢٣٠/١، ٢٣١، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: ٤٨٠/١.

(٢٣) نتائج الفكر في النحو: ٣٢٨.

(٢٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٩.

(٢٥) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢٣٠/١، وينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٥٨/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٠٠٤/٢، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٣٢/٢، وشرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: ٧٩، ٨٠ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٣٧/١، وارشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك: ٣٤/١ وأوضح المسالك الى الفية ابن مالك: ٢٠١/١ وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤١، وشرح الفية ابن مالك: ١٧١/١، ١٧٢، وشرح ابن عقيل: ١٩٤/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٣/١ والايضاح العضدي: ٤٨، ٤٩.

(٢٦) شرح التسهيل لابن مالك: ٣١٩/١.

(٢٧) شرح المفصل للزمخشري: ٢٣٠/١، ٢٣١.

(٢٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣١/١.

(٢٩) نتائج الفكر في النحو: ٣١٣.

(٣٠) شرح ابن عقيل: ٢٠٥/١.

(٣١) شرح الرضي على الكافية: ١٧٩/١، وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابي البركات الانباري: ١٩٧/١.

(٣٢) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٧٠/٣.

(٣٣) شرح الرضي على الكافية: ٣٥٥/٢.

(٣٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢١٢/٤، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١١٥٥/٣.

(٣٥) شرح الرضي على الكافية: ٢٧١/٤.

(٣٦) شرح الرضي على الكافية : ٢٧١/٤، ٢٧٢.

(٣٧) المصدر نفسه: ٢٧٢/٤.

(٣٨) المصدر نفسه: ٢٧٢/٤.

(٣٩) المصدر نفسه: ٢٧٢/٤.

(٤٠) شرح الرضي على الكافية: ٢٧٥/٤.

(٤١) المصدر نفسه: ٢٧٥/٤.

(٤٢) شرح المفصل للزمخشري: ٥٧١/٤.

(٤٣) الاصول في النحو: ١٨٠/١. وينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٣١٨/٤.

(٤٤) ينظر: الاصول في النحو: ١٨١/١.

(٤٥) المصدر نفسه: ٢٦٣/١.

(٤٦) شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي: ١٦٥/٤.

(٤٧) ارشاد السالك الى حل الفية ابن مالك: ٢٨٠/١، وينظر: شرح ابن عقيل: ٤٢/٢.

(٤٨) شرح المفصل للزمخشري: ٣٢٤/٤، وينظر: الاصول في النحو: ١٨٠/١.

(٤٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٦١٩/٤ ، وينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٢٣٤/٦.

(٥٠) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٥٢/٧، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٢٢/١، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ٢٣٠/٣، ٢٣١ ، والبسيط في النحو : ٤٥٤/٣، نتائج الفكر في النحو: ٣٢٣.

(٥١) نتائج الفكر في النحو: ٣٠٠.

(٥٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٦٩/٧.

(٥٣) نتائج الفكر في النحو: ٣٠٠.

(٥٤) الاصول في النحو: ٢٨٢/١.

(٥٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٦٧/٨، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٤/٢، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٠١.

(٥٦) الاصول في النحو: ٢٢٣/١.

مصادر البحث ومراجعه:

١- الخصائص ، لابي الفتح عثمان بن جني(،٣٩٣هـ) تح: محمد علي النجار، عالم الكتب –بيروت /لبنان، ط:الاولى، ٢٠١٢ م.

٢- الاصول في النحو، لابي بكر محمد بن السراج(٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة- بيروت، ١٩٨٧م .

٣- شرح الرضي على الكافية ،رضي الدين الاستراباذي(٧٤٧هـ)، تح: يوسف حسن عمر، دار المجتبى ،مطبعة قلم،ط: الاولى، ٢٠١٠م.

٤- البسيط في النحو، لابي عبد الله ابن العلج الاشبيلي ، تح: صالح بن حسين العايد،مركزفيصل للبحوث مكتبة فهد الوطنية،السعودية، ط: الثانية، ٢٠٢١م.

٥- نتائج في النحو،لابي القاسم السهيلي(٥٨١هـ)، تح: محمد ابراهيم البنأ،دار السلام / مصر،ط: الاولى،٢٠١٩م.

٦- شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش(٦٤٣هـ)، قدّم له: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة ، بيروت / لبنان/ ط: الاولى، ٢٠٠١م.

٧- الايضاح في علل النحو، لابي القاسم الزجاجي(٣٣٧هـ)، تح: د.مازن المبارك، دار النفائس- بيروت، ط: الخامسة،١٩٨٦م.

٨- شرح كتاب سيبويه،أبو علي السيرافي(٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي ،وعلي سيد علي، درار الكتب العلميّة-بيروت،د.ط،٢٠٠٨م.

٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،أبو عبد الله جمال الدين(٦٧٢هـ)تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ،د.ط، ١٩٦٧م.

١٠- شرح تسهيل الفوائد ، أبو عبد الله جمال الدين(٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، دار الهجر، ط: الاولى،١٩٩٠م.

١١- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك/جمال الدين محمد ابن مالك (٧٨٦٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة ، بيروت / لبنان/ ط: الاولى، ٢٠٠٠م.

١٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،أبو حيان الاندلسي، تح: د.حسن الهندواي، دار القلم من(١-٥)، وباقي الاجزاء : دار كنوز اشبيليا الرياض، ط: الاولى، ١٩٩٧م، و٢٠١٣م.

١٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف الحلبي المصري المعروف باسم (ناظر الجيش) (٧٧٨هـ)، تح: علي محمد فاخر وأخرون، دار السلام –القاهرة، ط: الاولى ، ١٤٢٨هـ.

١٤- شرح ألفية ابن مالك، زين الدين بن الوردي(٦٩١هـ)، تحقيق ودراسة: د.كنوز عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد-الرياض/السعودية، ط: الاولى، ٢٠٠٨م.

١٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابو محمد بدر الدين المرادي(٧٤٨هـ)،شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سلميان ،دار الفكر العربي، ط: الاولى ،٢٠٠٨م.
١٦- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، جمال الدين ابن هشام (٧٦١هـ)،تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي ،دار الفكر، د.ت،١٩٦٧م.
١٧- ارشاد السالك الى ألفية ابن مالك ، ابن قيم الجوزيّة (٧٦٧هـ)،تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي ، أضواء السلف-الرياض، ط: الاولى،١٩٥٤م.
١٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،ابن عقيل الهمذاني المصري(٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي عبد الدين عبد الحميد، دار التراث -القاهرة /ط: العشرون،١٩٨٠م.
١٩- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط: الاولى ١٤٠٠هـ،و١٤٠٥هـ.
٢٠- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ،أبو اسحاق بن موسى الشاطبي(٧٩٠هـ)، تح: محمد ابراهيم البنأ وأخرون ، معهد البحوث العلميّة و احياء التراث الاسلامي بجامعة ام القرى-مكة المكرمة، ط: الاولى،٢٠٠٧م.
٢١-الايضاح العضدي ، أبو علي الفارسي ، تح: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الأداب – جامعة الرياض، ط: الاولى، ١٩٦٩م.
٢٢- القاعدة النحوية تليل ونقد، د. محمود حسن الجاسم،دار الفكر – دمشق ، ط: الاولى، ٢٠٠٧م.
٢٣- الاصول ، د تمّام حسان، عالم الكتب- القاهرة، د.ت، ٢٠٠٠م.
٢٤- القاعدة النحوية، د. أحمد عبد العظيم عبد الغني ،مكتبة الاداب _ القاهرة، د.ت ،٢٠١٤م.
٢٥- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين ابي البركات الانباري،المطبعة العصرية _ بيروت ، د. ت ، ٢٠٠٧م .
٢٦- النحو الوافي ، الاستاذ عباس حسن،مطبعة الصادق_ قم / ايرن، ط: الرابعة، ٢٠٢٠م.
٢٧- الدلالة الادراكية في الدراسات النحوية، د. عبد الله جاد الكريم،دار النابغة، ط: الاولى، ٢٠١٩م.
٢٨- التقعيد النحوي بين السماع والقياس، محمود شرف الدين،ماجستير، كلية العلوم – القاهرة،١٩٦٨م.
٢٩- ضوابط الفكر النحوي، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر – القاهرة، د. ت، ٢٠٠٦م.